



مركز البيان للدراسات والتخطيط  
Al-Bayan Center for Planning and Studies

# فهم السياسة والنخبة السياسية العراقية أزمة الدولة ومشكلة الممارسة

ياسر غالب أحمد



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

## عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلولٍ عمليّةٍ جليّةٍ لقضايا معقدةٍ تهّمُ الحقلين السياسيين والأكاديميين.

### ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبّر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2022

[www.bayancenter.org](http://www.bayancenter.org)

[info@bayancenter.org](mailto:info@bayancenter.org)

Since 2014

## فهم السياسة والنخبة السياسية العراقية أزمة الدولة ومشكلة الممارسة

ياسر غالب أحمد \*

التعريف بالسياسة بوصفها ضرورة لانتظام الحياة والمجتمع.

يمكن القول إن ممارسة السياسة بحد ذاتها تُعدُّ أمراً سامياً -أقول سامياً- ليس لأنها فعل أخلاقي، بل لأنها فعل يضمن مصالح الآخرين، وينظمهم، ويعطيهم أفق التأثير بالآخر بوصفهم جماعة قانونية، وإنسانية، فالسياسية بهذا التوصيف، وبأنها علمٌ، وفنٌ، بناءً، لا يمكن للجهد الإنساني التخلي عنه؛ لأنها قاعدة ضرورية لتنظيم البشرية فهي علم إقامة الصرح المسمى بالدولة، وهي فن إدارته، ما دامت السياسة صالحة ضامنة وقوية وممتينة فإنها خير موجود لا بد منه، وبخلافها تحدث الفوضى، ويتنزّل كل بناء شامخ إلى كومة من التراب. ليس الهدف هنا هو تنزيه السياسة من الفعل السيء الذي يمارسه بعضهم بطريقة هدامة، بل الهدف هو هدف عملي، يرمي إلى بناء ناتج من واقع وفترة تاريخية معينة تنظر إلى حالة شعب معين بوصفه تجربة تاريخية حاضرة لافتة للانتباه على صعيد مناطقي وإقليمي، ونركّز هنا على التجربة السياسية في العراق بعد عام 2003.

إن إنشاء مفهوم إيجابي للسياسة هو من أكثر المهام الفكرية إلحاحاً في الوقت الذي نحتاج به إلى الخروج من المأزق العراقي الحاضر، ومعرفة المشكلات الاجتماعية التي تمثل مشكلاً عنيماً أمام كل تحرك، وذلك في سبيل تأسيس فهم مقبول لسياسة ناجعة؛ لدرجة أنها يمكن أن تضع الأهداف موضع التحقيق والتحديث، إذ تشتمل السياسة على مفاهيم معقّدة، ومشكلات أساسية مثل صراع القيم، وأسلوب إدارة الحكم، والفلسفة التي تخضع لها (مقدّسة أو زمنية)، والسياسة كعلم تتجاهل مشكلات صراع القيم بوصفها لا تتعلّق بالعلم، والحجة التقليدية في هذا الصدد هي أنّ العلم حيادي خالٍ من القيم الأخلاقية، وأنه يمكن استخدامه في خير أو شر، والحجة الأخرى أنّ السياسة هي ذات منحنى نفعي؛ لأنها ترتبط بغايات فنية متعالية. وفي الوقت الذي تمثل وتشكّل فيه السياسة آفاقاً معرفية وإنسانية تعالج صراع القيم الاجتماعية المتناقضة في سبيل نظمها في مسار واحد، ولكن -ولأنها سلوك ومسؤولية- فهي تنطوي في ذاتها على قيم أخلاقية وغير أخلاقية، مع الإقرار بنسبية الأخلاق، وعلى كلّ الأحوال، لا نستطيع أن نتنازل عن التحضّر الذي تصنعه

\* باحث.

السياسة بوصفها الأداة التي تصنع الحضارة، فالسياسة هي روح (الدولة)، فإمّا أن نستخدم معرفتنا بهذه الروح في تدمير الحضارات (المجتمعات)، أو في تدعيمها، وفهم مقوماتها الأساسية، إذ لا بديل عنها.

يخلق تركيز الإنسان له على موضوعة السياسة من وجهة نظر الضرورة التاريخية قبل كل شيء تصوراً عاماً، وهو أنّه لا وجود لحضارة أو مجتمع مدني خلاق بلا سياسة مدروسة خاضعة لإستراتيجيات مستقبلية، ولا وجود لإصلاح نسبي، أو جذري بلا هذه السياسة، وحتى لا يوجد عمل فردي لذاته بلا سياسة<sup>1</sup>، ولو أردنا أن نفهم السياسة بوصفها جوهرًا للعمل الإنساني فإنّ جميع الناس مفكّرون وسياسيون سواءً علموا أم لم يعلموا، فمفاهيم مثل الحرية، والحق، والعدالة، والمساواة نستخدمها في حياتنا اليومية تعبيراً عن مشاركتنا في المجال العام، وهذه بعضها مسلمات ذهنية، ومعارف اجتماعية، تكون مرتبطة بالحدث، ومكانه وزمانه، فهي أسئلة فلسفية يعرضها المواطن، لكن لا يمكن أن يجيب عليها إلا عن طريق المشاركة السياسية، إذ تشمل السياسة على تعقيدات؛ لأنّها تخضع إلى الأشخاص والمنظومات والمؤسسات، وهي وسيلة وغاية تفاعلية تواصلية، وأهم لغاتها هي لغة الحوار والقوة، ومن السهل جداً تطبيق علم الكيمياء الحيوية لجعل الأفراد أكثر صحة من تطبيق علم السياسة، بغرض إنشاء مجتمع صحي، والسبب في ذلك أنّ الجميع يتفقون على ما يبدو عليه الشخص المريض، أمّا تطبيق السياسة فلا يوجد فيها إجماع على أمر محدّد أو هدف ما، بل توجد فيها المصالح العامة إذا كانت السياسة صالحة، والمصالح الخاصة إذا كانت السياسة طالحة، وكل له صفات وفُق استعمال هذا المفهوم وتطبيقه، ومع ذلك تُعدّ المشكلات الأخلاقية لهذه الأهداف منفصلة عن المشكلات العلمية من حيث كيفية عمل الأهداف والنتائج.

إذا أردنا الدخول بالواقع السياسي العراقي، والعمل على إقامة رؤية واقعية ودقيقة لمفهوم السياسي العراقي بوصفه أزمة سياسية ساهمت في تشويه مفهوم السياسة؛ فينبغي قبل كل شيء أن نعرّف السياسة بوصفها علم الواقع، وفن إدارته عن طريق كيانات الدولة وسلطاتها، فللسياسة تعريف عام وخاص بوصفها علماً وفناً وإدارة، ولو أردنا أن نجمعها بتعريف جامع شامل سنعرّفها بأنّها آفق عقلي وتطبيقي، وبأنّها: علم الحكم وفنّه، وهو العلم الذي يتعامل مع صورة الدولة، وتنظيم إدارتها، أو جزء منها طبقاً لقوانين هذه الدولة، فضلاً عن تنظيم علاقاتها بالدول الأخرى، وهي

1. يقول سارتر عن انتفاضة الطلبة في فرنسا عام 1968 ومهاجمة واجهات المحلات الزجاجية: هي جزء من الموقف السياسي المتمرد على الواقع، فكل حركة يقوم بها الفرد أثناء تحركه وعمله تخضع إلى سياسة الفرد ذاته.

وسيلة لحكم المجتمعات المنقسمة على نفسها عن طريق نقاش حر، ومن دون عُنف غير مبرّر، وهي فن، أو علم الشؤون العامة، والسياسة بالمعنى الواسع هي علم حكم الدول، كان أرسطو يضع علم السياسة فوق سائر العلوم؛ لأنّه على رأس ما عداه من نشاطات إنسانية.

### (الاحتكار السياسي بوصفه عنصر تدمير لمفهوم المشاركة)

منذ تأسيس الدولة العراقية قبل مئة عام، وإلى الآن لم تترسّخ في المجتمع العراقي مفاهيم تقدّمية حديثة تعبر عن الدولة العصرية الحديثة التي سمّتها المشاركة السياسية لمجتمع الناخبين، والقادرين على إعطاء الرأي السياسي، ويُعزى ذلك إلى أنّ العراق بوصفه دولة حديثة بنظامها السياسي والقانوني لم يعرف معنى الثورات الحقوقية، والسياسية كالتّي شهدتها بلدان العالم الآخر، والتي ركزت مفاهيم الحقوق والحريات والمشاركة المدنية والسياسية في أذهان مواطنيها وشعوبها، والسبب الآخر أنّ تركيبة المجتمع العراقي تركيبة تناقضية هائلة لما فيه من تعدّد القوميات والطوائف، وتعدّد التركيبات السكانية التي ساهمت في تفاوت المجتمع ثقافياً، كالحالة الثقافية في جنوب العراق، ووسطه، وشماله، إذ تتضاءل الرؤيا السياسية، وتقل سلطة القانون؛ ليرتفع صوت العشيرة، والمذهب، ومن ثمّ فإنّ مفاهيم مثل الحرية والمواطنة والمشاركة السياسية تكون معدومة؛ بسبب ما يحتويه هذا التركيب السكاني من تناقض اجتماعي بين الملاك والمزارعين، أو بين السادة، والعوام، فتنسود عنده العامة نزعة الخضوع، وعند الخواص نزعة التسيّد، ومن ثمّ فإنّهم يفهمون الدولة والسلطة السياسية كما يفهمون العشيرة والقبيلة.

هذه الأسباب هي أسباب ساهم بها عاملان، العامل الأول هو كما قلنا تركيبة السكان التي لا تساعد على نهوض الثقافات السياسية ومفاهيمها المعنوية، والعامل الثاني الذي ساهم في إبطاء تعليم المناطق غير الحضريّة وتربيتها، وهو العامل السياسي الحاكم، فعلى مر تاريخ العراق عمدت السلطات السياسية إلى ممارسة نوع من الهيمنة في القرارات السياسية في تجزئة مناطق العراق، وممارسة إرادة الدولة البناءة على مناطق من دون غيرها من المناطق، فساهمت ممارسات الجهل الميسّس إلى تركيز سطوة الاحتكار السياسي للحاكم العراقي، أو للحكومة العراقية في زمن حكم الفرد، وفي زمن الديمقراطية المشوّهة. فأحد أسباب هذه الممارسات الثقافية الممنهجة هو القضاء على النخبة؛ للحفاظ على المركز السياسي، أو مركز صنع القرار في الدولة، ومن ثمّ تكون عملية تدمير ممنهجة للقيم الديمقراطية، وأهمها قيمة المشاركة السياسية بوصفها وعياً سياسياً خلاقاً يضمن سير الأنظمة

التشاركية، وسيرورة الديمقراطية، والضامن الأكبر هو عدم الانفراد بالسلطة واحتكارها كما احتكرتها الحكومات العراقية المتعاقبة خاصة بعد ما يعرف بانقلاب 14 تموز، واستلام العسكر السلطة، ثم إقصائهم مع وصول صدام حسين إلى الحكم حتى عام 2003 الذي أعقبه احتكار السلطة من قبل أحزاب غير ناضجة، ولا تمتلك رؤية وطنية واضحة، أدت جميعها إلى استمرار ضمور الهوية الوطنية، وبشّرت بالاغتراب الثقافي؛ لفهم الفرد للديمقراطية والمشاركة السياسية، ومن ثمّ ولدت فجوة وانقساماً معنوياً وواقعياً بين الفرد والنظام الحاكم؛ لأنّ الاحتكار السياسي بوصفه سلطة فهو يحتكر العنف الشرعي، لأنّه صاحب القوة المركزية عبر مراكز القوة كالعسكر والإعلام والتهجين الثقافي الإعلامي، والممارسات الأيديولوجية الثقافية، وهيمنتها، ونموها على الطبقات الفقيرة من المجتمع العراقي، وجعلهم -دائماً- في حالة اتباع خانعين يؤمنون بالخرافات والأساطير.

إنّ أيّ مسوّغ لهيمنة سلطوية فردية كانت أم حزبية على الحرية هي بالضرورة عملية هدم لأسس النظام السياسي الحديث، وهو مبدأ المشاركة بوصفه صوتاً وكياناً مؤثراً في صعود النخب السياسية بوصفها عاملاً بناءً في اتخاذ القرارات؛ من أجل كيان الدولة، وتقويض اللامركزية الاحتكارية، ومبدأ المشاركة بوصفه واجباً ومسؤولية ناتجة عن إرادة فردية وجماعية واعية، يجب أن يسبقه مبدأ قانوني سياسي وأخلاقي أساسي وهو المواطنة والتي هي شعور يدرك عبره الفرد نفسه بأنّه جزء من هذا الوطن، وله حقوق وواجبات، ففهم المواطنة بوصفها شعوراً انتمائياً وأخلاقياً وتعليمياً يسبق كل مشاركة سياسية، أو اختيارية، فبالمواطنة والتي هي علاقة جدلية بين الفرد والحكومة يكون على غرار إدراكها وتفعيلها درئ كل طغيان سياسي عن طريق حسن الاختيار.

يمكن عد أنّ المشاركة هي الفهم الواعي للسياسة التي هي الممارسة الفكرية، والعملية للمجتمع والحكومة، وليس للحكومة أي شرعية باحتكارها؛ لتجعل السياسة نظيراً للسلطة المطلقة، والحكم الفاسد عن طريق احتكارات فردية أو حزبية، أي إنّ توزيع الأدوار السياسية، وتضييق أفق المشاركة الوطنية في أفق ضيق أي بين الحزب الواحد والأحزاب المتنفذة سيغيّر وجهة الممارسة القانونية، والاجتماعية للسياسة، وستصبح عملاً لا أخلاقياً يضمن حقوق الطبقة المسيطرة فقط، وتبني الدولة لأيديولوجيا أو تبنيها لدين سياسي يهيمن فوق القانون، والدستور سوف تسقط السلطة في الطغيان، وسيعبّر عنها بأنّها نوع من أنواع الحكم الفاسد<sup>2</sup>، فهنا تتنصل السياسة بوصفها بُعداً وظيفياً وأداة يدافع بها الفرد عن نفسه كنوع من الحرية، والحق الطبيعي، والإنساني، وتصبح

2. وظائفية الأسوأ كما يسميها بورديو.

أداة للقمع ضمن القُولة التي تفرضها تلك السلطة.

إنَّ الجماعة السياسية المتخذة لقرار ما، وتفرضه على فرد أو جماعة ما، هو ناتج من الفهم الخاطئ للسياسة التي هي مَلَكة شخصية شرطها الحرية والحرية النقدية ذات البنية الطبيعية والدستورية، والخلاف والتوافق الجمعي على أمر ما هو عنصر من عناصر السياسة بوصفها أداة تنافس تُخلق فائدة، أو منفعة معينة. فهذه الممارسات تنقل الوضع العام للدولة من سلطة تقليدية تحكمها إلى سلطة قانونية عقلانية تحتكم إلى نظام قانوني، والسلطة هنا ليست نفوذاً مطلقاً، فسلطة النفوذ المطلقة بوصفها نموذجاً قديماً تختلف عن السلطة السياسية التي تحتكم إلى تنظيمات سياسية، وبيروقراطية إدارية خاضعة لصور الحكومة في الدولة.

لو أردنا إيجاز الاحتكار السياسي التي مارسه الأحزاب بعد عام 2003 بوصفه مرضاً سلطوياً على قيم المشاركة والديمقراطية فإننا سنوجزها بنقط مهمة عديدة، تشخّص حالة المجتمع العراقي، وما آل إليه الفرد العراقي، وعلى كل مطلع صاحب قرار أن يأخذها على محمل الجد بأنَّ معالجتها واجب وطني وأخلاقي:

1- انحيار قيمة الفرد بوصفه الفاعل الأساس بالنظم السياسية الديمقراطية.

2- غلبة قيم الطائفة، والقبيلة على قيم القانون، والمجتمع وإدارة الدولة.

3- تحطيم النخبة السياسية والقانونية بوصفها قوى فعالة؛ لسحب بساط السلطة من الاحتكار السياسي، وبدوره يؤدي هذا التحطيم إلى تركيز الاحتكار، وإطالة أمدّه؛ وذلك لانعدام سلطة النقيض بوصفها وعياً تغيرياً مقابلاً.

4- ظهور الجماعات الموالية بوصفها تنظيمات عصبية تنشئها الأحزاب المسيطرة للقضاء على خصومها، ممّا يهدّد السلم الأهلي والمجتمعي.

5- التدمير العنيف والممنهج للمؤسسات التربوية والتعليمية، الذي ساهم في إخراج أجيال تعليمية مرتبكة ومعاقة ثقافياً، وفي الغالب، فإنَّ أهم ما يملكه طالب العلم العراقي اليوم من رأي سياسي هو صراع الولاءات، وإلى أي جهة سياسية وحزبية ينتمي ليدافع عنها.



6- تفكيك العائلة العراقية بوصفه المرحلة الأهم في تفتيت الهيمنة الأخلاقية والأبوية التي تعطيها العائلة لأفرادها، والتي ساهم بها انعدام القانون، وسيطرة المتنفذين على التجارة الممنوعة للمخدرات وغيرها، وإدخال عناصر ثقافية هجينة وتدميرية للمجتمع.

7- خشية النخب السياسية المتنفذة من مفهوم الوطنية والعمل الثقافي على إلغائه وتدميره، ساهم في بث وعي طائفي في عقول اتباعهم وأجيال المجتمع العراقي.

8- لم يعد الفرد العراقي يقول (أنا عراقي)، بل تفتت هذا المفهوم إلى الطائفية والمناطقية والعشائرية، ومن ثمَّ فإنَّ ما يقع من خطر على الوطن، لا يمكن عدّه خطراً يهدد الوطن والدولة، بل خطر يهدد الطائفة والقبيلة.

9- خلق الذات المنقسمة وتشظية الفرد العراقي عن طريق سلب الكيانات المعنوية للفرد العراقي كالاتزام والواجب الأخلاقي والوطني، عن طريق توسيع الفجوة بين السياسي والمواطن، أي: خلق فوارق طبقية تجعل المواطن يفقد ثقته بنفسه وبالأخر.

10- مساهمة انعدام الأمن والأمان، وسيطرة القانون، في لجوء الأفراد إلى سلطة العشيرة والكيانات الحزبية ممَّا أفقد المواطن الثقة بوجود دولة قوية فأدَّى انعدام الأمن إلى تعميق الشرخ في عدم الحاجة إلى القانون والدولة، وهذا ما ورثه أغلبية شباب اليوم، حينما نلتقي بهم في الحياة العامة، فالخطابات اليومية للناس وحتى النخب المثقفة منهم تنمُّ عن ولاءات محلية عشائرية، وحزبية، وشخصية.

### السياسي العراقي بوصفه أزمةً سياسيةً

دائماً ما نسمع داخل المجتمع العراقي تعبيرات تنمُّ عن احتجاج وتذمُّر تجاه السلطة الحاكمة بعد عام 2003، وفحوى هذه الاحتجاجات من أنَّ الجماعة الجديدة غير قادرة على بناء الدولة، وهو ما أدَّى إلى هذه العشوائية والاضطرابات التي عصفت بالمجتمع العراقي، وكيانه السياسي، والثقافي، وتهديد مستقبل أجياله، وأنَّ السبب في ذلك يكمن في عدم فهم ماهية السياسة كناظم للحياة، وحافظ لها عبر الدولة.

ويرتبط بهذا الموضوع حول السياسي العراقي موضوع آخر يتعلَّق بعدم تبلور الهوية الوطنية لدى الفرد العراقي، ومن ثمَّ فإنَّ مشاركته الانتخابية تكون قائمة على الولاءات الشخصية والدينية



والأيديولوجية، كل باحث اجتماعي وأكاديمي تتردد إلى مسمعه هذه الخطابات في المقاهي والجلسات العامة والخاصة، ويكاد يكون هناك اتفاق بين المختصين من أن المواطن العراقي يغلب الولاءات الفرعية على الجامعة الوطنية، ومن ثم فإن صعود السياسي عديم الخبرة إلى الحكم قد ارتبط بالمشاركة غير الواعية في عملية الانتخابات، مما أدى إلى تشوّه العملية الديمقراطية، وهذا الغياب الوطني للهوية البناء له أسباب عديدة وكثيرة سنوجزها في نقط محددة تبين لصانع القرار أن أفق التشخيص لسليبات هذه الحالة كثيرة وكبيرة، وترتبط بعدد لا بأس به من الأسباب الثقافية والسياسية، ثم نرجع على بيان السياسة والهوية والسياسي بوصفهم آفاقاً بناءً للسلطة والمجتمع، ويوصف هذه البيانات التعريفية بأنها وصايا يجب تناولها في الأفق الاجتماعية التعليمية والتربوية:

### أولاً: الأسباب الثقافية:

1. التركيبة التاريخية للسكان بوصفها مأزقاً بنوياً يجب أن تسعى الدولة جاهدة لمعالجته.
2. عدم الوعي بالقانون بوصفه كيان الدولة القوية، مما يؤدي إلى بعض السكان بالتمرد، وفقدان هذا الوعي يأتي بسبب ضعف المؤسسات التعليمية والتربوية مما يؤدي بالأجيال اللاحقة إلى التمسك بقانون العشيرة والمذهب.
3. ضعف البنية الثقافية للبلد وخاصة الثقافة القانونية والسياسية، إذ إن التجارب الثقافية في العراق ضئيلة مقارنة بغيره من البلدان، والسبب لا يحال إلى قلة التجربة فقط، بل إلى محتكري السلطة الذين ركزوا وعي أحادي، ومغلق على مر تاريخ العراق.
4. ضعف المؤسسة التعليمية والتربوية، فهذه المؤسسة المهمة أُلحِت في فترة حكم البعث وحكومات ما بعد عام 2003، مما أدى إلى انحسار المعرفة الثقافية بالقانون والسياسة عن طريق الجهل المعمد والمنهج.
5. التركيبة الدينية، بوصفها رأس مال ثقافي واجتماعي يهيمن على ما عداه من مواضيع وثقافات إنسانية أخرى كالسياسة والقانون والمجتمع.
6. تحيد الثقافات الإنسانية بالثقافة الدينية ووعي الفرد بأنها حقيقة مطلقة على كل ثقافة وعلم إنساني أنتجه البشر، وهو ما ساهم في فقر التعليم والتربية العلمية للأجيال العراقية؛ ونتيجة

هذا الفقر الثقافي ترسّخت مفاهيم منحرفة بحجج دينية كمفهوم الولاءات الخارجية والدين السياسي وغيره من الانفلات السياسي والاجتماعي.

### الأسباب السياسية:

1. شدة المركزية السياسية في الحكم، والعمل على التثقيف السياسي والتاريخي المؤيد لنظام المركزية، عن طريق الإعلام، وبث وعي القلق في نفوس الشعب عن طريق خلق أزمات، ومؤامرات مفتعلة سياسياً، ممّا يؤدّي ببعض الطبقات الشعبية، ومن هم موالون للنظام التمسك والانصياع لكل قرارات السلطة مهما يكن تبعاتها ونتائجها، وهذا السبب هو خلل بنيوي في المجتمع العراقي، أي: حبه للفرد ونظرية البطل القومي، والبطل المذهبي، وما يلعب هنا على وتر المشاعر هو التاريخ، وامتداد البطل، ونظامه إلى مرحلة تاريخية غير منسية<sup>3</sup>.
  2. الحرب، وما يرافقها من تدمير أخلاقي على مستوى الفرد والأسرة وتفكيك الروابط الاجتماعية والأخلاقية، ممّا يشيع في المجتمع انتشار الجهل، والمرض، والخوف، والخضوع، وكل عمليات الجنوح.
  3. الطائفية، وهي الخطر الأكبر الذي تعرّض له المجتمع العراقي على مر تاريخه، إذ ساهمت الطائفية في تمزيق البلد الواحد، وتشتيته، وانعدمت كبرى المفاهيم الوطنية، وانغمس الفرد في المذهبية والرؤى الأسطورية، والخضوع الأعمى، لسلطة رأس مال ثقافي، ورمزي يتصدّى في الواقع ويديره.
- كلّ ما ذكر من الأسباب الثقافية والسياسية ساهم فيه السبب الأكبر والأعظم في تهالك كل ما ذكر في الأعلى وهو سبب الفشل في إدارة الدولة العراقية خصوصاً في ضل تعددية الأحزاب ذات التكوين الديني بأطروحاتها وعملها وبرامجها السياسية التي عمقت الولاءات والتبعية ليس على مستوى السياسي الحزبي، بل عن طريق خلق الولاءات الخارجية، ممّا ساهم في عنف غياب الانتماء الوطني، وترسيخ فكرة الوطنية في أجيال الشعب العراقي.

3. أسطورة البطل التاريخي لها جذور تاريخية تضرب بعمق التاريخ البشري منذ الأساطير في بلاد الرافدين القديمة وبلاد الهند واليونان، وهي أسطورة المنقذ الذي يأتي في زمان ما ليخلص قومه من العذابات والظلمات، وتحولت هذه الأسطورة من طابع قومي إلى أممي في الديانة المسيحية والإسلام.

## جدل المجتمع المدني والمشاركة السياسية أو من المجال العام إلى الإدراك العمومي

هل يمكننا القول إنَّ للشعب كلمته في النظام الديمقراطي العراقي؟ تختلف المشاركة المدنية عن المشاركة السياسية؛ لأنَّ الأولى هي مشاركة الفرد بوصفه وحدة اجتماعية مؤثرة في الفضاء العام، وما هذا الأخير إلا المجتمع المتقدّم الذي يتكون من مؤسسات ووحدة إدارية وتنظيمية وقانونية يتعايش بها الإنسان، وهذا التعايش ليس تعايشاً عبثياً، بل إنَّ ما نقول عنه بالمشاركة المدنية هي أنَّ الفرد وحدة إدراكية واعية، أي: إنَّه يعي ما يحيط به من فضاء اجتماعي عام، والمشاركة المدنية هي مشاركة محصورة بالمجتمع، أي: إنَّها لا تتعدى المجتمع السياسي، وتكونه، وتشارك به لكنَّها تؤثر به، وهذه الأطروحات مختلفة باختلاف منظرها<sup>4</sup> أمَّا المشاركة السياسية فهي أمَّا بذرة احتوائية أيديولوجية تناصر الواقع، أو تغيرية يوتوبية هدفها تعيُّر الواقع، والمشاركة السياسية هي درجة أعلى من المشاركة المدنية؛ لأنَّها حالة من الوعي المدني والسياسي، أي: إنَّ هذه النخبة تدرك تماماً ما يجب العمل به سياسياً؛ لصالح العمومي، أي: الحزب أو الجماعة السياسية أو الفضاء الاجتماعي العام، أي: إنَّ المشاركة السياسية هي إدراك عمومي لما يمكن تسميته بالمجتمع المدني، والمجتمع السياسي، أي: حضور أدوات التفاعل العمومي في أروقة اتخاذ القرارات السياسية والقانونية.

ولو طبقنا ما قلناه نظرياً على المجتمع العراقي بعد نهاية عهد الدكتاتورية، فهل نستطيع أن نجد توليفة مفهومة عن جدل مشاركة المجتمع العراقي في المجال السياسي؟ هل أنَّ الفضاء العام مكتمل لنقول عنه إنَّه مجتمع مدني ذو وعي وطني يستطيع أن يختار بنفسه عوامل البناء السياسي عن طريق تصدير التكنوقراط؟ أو لنختصر الأسئلة بقولنا: هل هذه المشاركة السياسية على صعيد الأفراد والأحزاب هي نتاج عملية ديمقراطية مكتملة البنى الثقافية عند الفرد العراقي والسياسي العراقي لينتج لنا هذه الهيئة من الحكومة المشوهة والمجتمع المتفتت والمنقلب على ذاته؟

إنَّ التاريخ السياسي الحديث يجربنا أنَّ الأمم التي نشأت بها الديمقراطية والتي ناضلت شعوبها في سبيل التحرر وميلاد المجتمع الجديد مجتمع الحرية والعدالة قد عانت ما عانت في سبيل تحقيق ما طمحت قواه التحررية إلى تحقيقه، وأنَّ ما يعرف بالديمقراطية وقيادتها للمجتمعات قد احتاجت إلى سنوات طوال لتترسَّخ فكرتها في أذهان الناس والناخبين، أي: لتصبح الديمقراطية ليس شكلاً

4. هناك من يرى أنَّ الفرد يمتلك الحرية المدنية، أي: إنَّه ذات فاعلة في المجتمع المدني فقط، ولا يمتلك الحرية السياسية، أي: إنَّه فرد يجب أن يكون مطيع للسلطة ما دامت هذه السلطة تعطيه حرته المدنية وهذه الرؤيا موجودة عند فلاسفة السياسة والمجتمع المدني خصوصاً من نظري السلطة السياسية (هوبز، سبينوزا).

سياسياً، بل وعي جماهيري وقيمة إنسانية، وضوابط أخلاقية، وقانونية، وسياسية.

ولكن أي وعي جماهيري كان على مر التاريخ السياسي، وخصوصاً الحديث قد استُعمل عن طريق النخب السياسية الحاكمة، أي: إنَّ النظام الديمقراطي ليس نظاماً نزيهاً، وأنَّ اختراع النخب الأوروبية لنظام الاقتراع لم يكن إلا مجرد عملية نقل رأس مال من الدائرة الدينية إلى الدائرة العلمانية، فبلورة ما يعرف بالانتخابات والاستفتاءات، أي: إنَّ التغيُّر دائماً يفرض من الأعلى إلى الأسفل في الدولة ذات التمثيل النيابي والديمقراطي؛ لأنَّ النخبة السياسية والاقتصادية تدير ما يعرف بوعي الجماهير وتعبئتها<sup>5</sup> استمرار لوجودها ودليلها التاريخي يبدأ من ما يعرف بأزمة نهاية القرن التاسع

5. لقد اخترعت النخب العلمية الأوروبية بعد مسيرة حافلة في التنظير والعمل ضد الفكر المقتد والبروكستي اللاهوتي والسياسي وصدامات عظيمة من اجل العقل والحرية والتسامح اخترعوا الدولة والحكومة للحفاظ على الفرد وكرامته خشيةً من الأفراد المتمتعين بالحرية الذين قد يرغبون في استغلال الآخرين أو سرقة أملاكهم أو حتى إرجاعهم إلى العبودية ووفق ما تقتضي المصلحة ليخترقوا موثيقهم ونصوصهم، وإيقاف هذا التهديد بين الأفراد اعتقد الليبراليون التقليديون أن الدولة وحدها قادرة على صد هذه الخروقات وكبح جماح الأفراد والجماعات في المجتمع، فلا بد أن يوجد قانون يضع الحدود ويرسمها ومن هنا قال جون لوك حيث لا يوجد قانون لا توجد حرية. وهذه الأطروحة الأساسية لرواد مدرسة العقد الاجتماعي توماس هوبز، وجون لوك، وسبينوزا، وجان جاك روسو، وكانط، الذين صاغوا دولتهم على أساس افتراض يبدأ من حالة الطبيعة حالة تكون قبل التاريخ وخارج الزمان وهي الطبيعة التي تتسم بحالة الحرب الأهلية الدائمة عند هوبز وهي حالة لا عقلانية وهي الطبيعة التي تتسم بالسكينة والبساطة والتوافق الغير دائم عند لوك الذي يماثل بين القانون الطبيعي والحق الطبيعي وعند سبينوزا الذي يوفق بين الحالة اللاعقلانية والوحشية التي تتسم بها حالة الطبيعة عند هوبز ويعبر عنها سبينوزا بقانون الشهوة وهي دائمة حتى بعد الانتقال إلى الحالة المدنية وبين الحرية والمدنية عند لوك، وعند روسو تكون هذه الحالة دائمة الكسل والانعزال والسعادة حتى تتطور عقولنا لتخلق التجمعات فالحضارة والصناعة والطبقة لتحثت الهيمنة على الآخرين. وبناءً على هذا الافتراض تتكون الدولة بواسطة العقد المبرم. والبنية والعقد يختلف عند هؤلاء المفكرين الثلاثة لكن المنهج واحد والافتراض والتكوين مختلفين لكن النتيجة هي الدولة. وبعد أن ضمن الليبراليون عدم الاعتداء على حرية الآخر ظهرت لهم مشكلة أخرى وعويصة وهي الخوف من تعسف الدولة، (فالأناية + السلطة = مفسدة)، فهم واعون بمخاطر الحكومة وقابليتها على الطغيان، ومن ذلك قالوا بمبدأ الحكومة المقيدة، أي: من الممكن تدجين الحكومة عن طريق الدستور والديمقراطية، فقيدت عن طريق ضوابط دستورية وقانونية مثل الدساتير المكتوبة الضامنة وإعلان الحقوق ووثيقة الحقوق وحقوق المواطنة ومبدأ عدم تعسف السلطات عن طريق فصلها وذلك في الثورات الحقوقية الإنكليزية والأمريكية والفرنسية وما تلاها من تغيرات معنية على يد الليبرالية الجديدة وصولاً إلى الديمقراطية الليبرالية المعاصرة في ضمان الحريات والحكومة الدستورية والضوابط والموازنات والانتخابات وصوت الفرد والتعددية في الانتخابات، أي انتهى تهديد الديمقراطية الذي خشيه ليبرالي القرن التاسع عشر هذه الخشية التي أتت من أفلاطون وأرسطو حول حكم الدهماء أي: طغيان الأغلبية (استبداد الديمقراطية) وفق اليكسي دي توكفيل بوصفه المجتمع الفرنسي بعد الثورة. فالترجح التاريخي وتدفع العقلانية جعل المجتمعات تنمي ذاتها وتبتكرها وتحمل في قواميسها معنى العقل والحرية والعدالة وسائر القيم وتطورها المركب.

ملحوظة: شاركت النخب الأوروبية السياسية والتجارية وعملت على التغير عن طريق الثورة؛ لنقل رأس المال من الدائرة الدينية التي بدأت ضعيفة وفاسدة إلى الدائرة القانونية، أي: الدولة، فابتكروا الاقتراع.

عشر إلى بزوغ العولمة، والهيمنة الإعلامية والمعلوماتية<sup>6</sup>.

إذا أردنا أن نُحلّل هذه المقدمة التحليلية والتاريخية ونحاول إسقاطها على ديمقراطية مصطنعة ووفق ميكانزم التغيير الخارجي، ناشئة، مثل الديمقراطية العراقية ما بعد عام 2003 فيلماذا نصل؟

البيئة السياسية الحالية للعراق هي بيئة طاردة لكل علاقة توليفية تستطيع أن تجد اتصال بين المجتمع والمشاركة السياسية؛ لأنَّ هيكلية الدولة منذ تأسيسها هي عبارة عن هيكلية وضعت بيد غير المختصين وبتشريعات محاصصاتية ومناطقية وتضمن هيمنة مجموعة على مجموعة أخرى في ظل ميراث اثني متوتر لم يهضم فكرة الأغلبية، وتندخل خارجي مباشر، هُيكَلت الدولة هيكلًا تضمن المشاركة السياسية عن طريق إغراق المجتمع في أتون الانقسام، والطائفية، وإغرائه بخطابات أنثوية تأتت الجماهير بتعبير غوستاف لوبون، وهي خطابات دينية تحمل طابع الخلاص والتهيئة المستقبلية لمواجهة أخطار يخلقها السياسي، ويجعل منها المواطن العراقي حقيقة في عمله اليومي، أي: إغراقه بالوهم، وإغرائه بالخلاص على مستويات عديدة اجتماعية ودينية<sup>7</sup>.

إنَّ الإدراك العمومي والذي هو عين السياسي على المجتمع لتقويمه وإصلاحه قد عُيِبَ في التجربة العراقية ذات التعددية الهائلة للأحزاب. إنَّ أهم عامل يؤدي بالدولة بكل مفاهيمها ومؤسساتها وأفرادها ونخبها إلى الضياع هو وجود الظاهرة المسلحة المنفلتة بصورة متفخخة ومتفاقمة في التجربة العراقية، وهو ما يؤدي سيطرة نوعية لمجموعة حزبية على الشعب ومقدراته.

(كل شعب ينتج حكومة تليق به) هذه الجملة هي حقيقة للواقع العراقي في مجمل تاريخه الحديث، إذ إنَّ المجتمع المدني والمجال العام لم يتوفر كمفهوم عملي إلى الآن في العراق، لذا نرى أنَّ الشعب العراقي لا يساهم أبداً في تقويم الحكومة، بل على العكس أنَّه يساهم في إفساد الحكومة عن طريق ما ذكرناه من أسباب ثقافية وسياسية، ممَّا يعطي حجة إلى تحكُّم السياسة بصورة مطلقة يفوق

6. وهي الفترة المعروفة بتناقضات القارة الأوروبية السياسية على المستوى الداخلي وتمتد جذورها إلى ثورة 1848 والمطالبة بالإصلاحات الدستورية في بريطانيا وألمانيا وفرنسا وإيطاليا، إذ مرَّت هذه الدولة بفترات إصلاحية مركبة ومتناقضة على الصعيد القانوني والسياسي وخاصة ما يعرف بصورة الحكومة وتكوينها الإداري.

7. إنَّ الإسلام السياسي هو فرضية سياسية ذات توصيات تعبوية، فهو ليس إلا مجموعة من الأفراد تقوم على الجماهير عديمة الشكل، أي: الجماهير التي تقذف بالمتسلط، وتجعله دكتاتوراً عليها، فالجمهور العراقي هنا هو الجهة الفاعلة وليس مجرد أداة للطبقة الحاكمة. والجماهير هنا لا تعرف تعريف الطبقة؛ لأنَّ الجماهير لا تتحدَّد إلا عبر العواطف، ومن ثمَّ فهي عنصر مفاجأة دائم ولا يضبطها إلا القائد، أي: إمَّا صورة هلامية يحتاج إلى ضابطة سلطوية.

ما ذكرناه عن حالة الدول الغربية وأزمة نهاية القرن التاسع عشر، هذا التحكم السياسي المنفلت في مفاصل الدولة بوصفها أرضاً وشعباً حتى لو لم تأتِ هذه الطبقة السياسية مع الاحتلال لخلقها الشعب ولسيدها على نفسه، وهذا ما عاصرناه في الدورات الانتخابية اللاحقة، وإعادة تدوير السياسيين أنفسهم؛ فالفضاء العام بوصفه مجالاً منفتحاً ومتحرراً وواعياً هو معدم بطريقة معقّدة جداً، ومن ثمَّ فإنَّ قدرته على تصدير نخب ثقافية وسياسية تكون ضئيلة جداً وفقيرة، ممَّا يسمح لعوامل وشخص سياسي، وثقافية هجينة، ومنفلته أن تسيطر عليه، وتعيد إنتاج فضاء عام يناصر قضيتهم وأيديولوجيتهم فينتلي المجتمع بأفة أخلاقية، وفقر تعليمي وجهل مطبق، يتبعه مساهمة هذه العوامل عن طريق السياسي الحاكم ثقافياً وسلطوياً عبر إعادة تدوير مركزه عن طريق فقر الجماهير وتمزيق كيانهم، وعن طريق تعبئتهم متى ما أراد لأنَّ خطابات التعبئة متوفرة.

ولو سأل سائل، هل أنَّ الشعب بدأ يدرك حاجاته ووعى بنفسه بعد طول هذه السنوات عن طريق احتجاجاته وتبنيه لمفاهيم عصرية كالدولة المدنية والمجتمع العلماني والحرية والتسامح ونبذ الطائفية؟ فإنَّ الإجابة تكون أنَّ هذه الخطابات كلها تبقى خطابات هجينة ومرتبكة؛ لأنَّها خطابات تسويقية وخطابات عالم الميديا وليست خطابات علمية ثقافية ندرسها ونتعلمها في مدارسنا وجامعاتنا فهي مجرد إعلانات احتجاجية وتسويق لفراغات ناتجة عن ردة فعل تجاه هذه السلطة، وتنشأ هذه الخطابات كرد فعل نفسي مزدوج للحالة الاجتماعية للعراق حينما يطلع على غيره من المجتمعات، وخصوصاً العربية منها، لكن صوت التنوير والنهضة الثقافية للمجتمع هي إلى الآن فقاعة؛ لأنَّها صوت جماهيري لا يعرف ماذا يريد، وتبدأ هذه الخطابات بالنجاح حينما يعلو صوت النخب والطبقات التنويرية التي تهتدي بنور العقل، والتفكير النقدي عندها يولد المجتمع المدني، ويعرف عن طريق الأفراد، والنخب، والطبقات المثقفة، والسياسيين الحقيقيين لا عن طريق صوت الجماهير الذي هو عبارة عن صوت ضعيف أمام صلابة السلطة وإدارتها للعنف.

إنَّ العلاقة الجدلية بين المجتمع المدني والمشاركة السياسية هي علاقة ممغنطة تنجذب بقوة من طرف وتتنافر من طرف، تنجذب بقوة لأنَّ الأطراف متوافقة وغير متنافرة، وهكذا دواليك صيرورة المجتمع العراقي أنَّه يتنافر مع المشاركة السياسية؛ لأنَّهما طرفا نقيض وضدين لا يتشابهان بين طرف فقير الوعي ومتهالك وعشوائي ومفتت وبين أفراد متسيدين مهمهم إدامة هذا التفتت والجهل لمصالح شخصية وخارجية، تتعلق بتطلعات سياسية ودينية وثأرية، أقل ما يمكن وصفهم بأنهم طبقة أوليغارشية بالمعنى الإغريقي القديم، أي: إنَّهم يفتقدون إلى أي حس نبيل، وإلى أي فضيلة سياسية.

المجتمع بتجاربه التاريخية البطولية والثقافية وبتقدم التاريخ يستطيع أن يخلق المجتمع المدني فالفضاء العام والمجال المنفتح للقانون والسياسة والدولة وكل شرعية تضمن مصالحه ومصالح أجياله.

إنَّ كلَّ نقدٍ لحقبة معينة وكل تشخيص لعللها التاريخية الحاضرة بقوة في هذا المجتمع الذي تعرض لصدمة التغير الجذري، وبجرعات ثقافية هائلة ينبغي أن يكون بعد هذا النقد والتشخيص مجموعة قرارات وعوامل موضوعية تعبّر عن مجموعة حلول منها الإصلاحية ومنها الجذري في التغير، وكل توصية لحل موضوع أو مشكل واقعي ينبغي أن يوضع لها حل يوافق العقل والواقع، يوافق العقل بوصفه حلاً قد يمتد إلى آفاق مستقبلية وبوصفه واقعاً، وهو امتداد آني لهذه المشكلات الجمة نوجز بعض الحلول في نقط عديدة آتية:

1. مرونة النظام وقابليتها على تكيف نفسه للأنظمة الأخرى، والذي بدوره يؤدي إلى تكيف المجتمع بصورة مرنة مع سائر الأنظمة والقوانين، فللقضاء على الطبيعة الكسولة نحتاج إلى انبثاق دولة وتدفع الفكر العقلاني.
2. تحقيق الأهداف الأساسية للنظام، الذي بدوره يحقق استجابة طبيعية خالية من الفوضى من جانب المجتمع للتكيف مع النظام، وهذا النظام هو بنية جديدة تحمل بذرة تجدها الدائم.
3. أن يكون النظام قادراً على تحقيق الوحدة، وجمع أصناف المجتمع تحت لواء الوحدة، والذي من ثمَّ يؤدي إلى نكران الانقسامية والتوجه نحو صناعة مفهوم الهوية، وتبادل الواجبات بين المجتمع والحكومة. عن طريق العقد السياسي والاجتماعي الذي ليس هو إلا الدستور وحامله.
4. يكون النظام السياسي قادراً على المحافظة على الاستقرار والأمن والتوجه بقوة من الأعلى إلى الأسفل، إذا كانت أسسه سليمة خالية من الفوضى والارتباك. الارتباك والفوضى الحاصلة عن طريق نظام عقيم قائم على الخروقات.
5. ضمانة الشعب بوصفه عنصر مفاجأة عن طريق توفير فرص العمل ودعم القطاع الخاص بقوة. وكذلك تنويع مصادر دخل الدولة عن طريق التحرر من الاقتصاد الريعي ذو المورد النفطي الواحد، والتوجه إلى التصنيع والزراعة وإعادة هيكلة المؤسسات الصناعية والعمالية وجعلها منفذاً أساسياً للتقليل من البطالة، ممَّا يساهم في تقليل الفقر، ومن ثمَّ القضاء على كثيرٍ من سلبيات المجتمع التي تحدث؛ لعدم توفُّر فرص العمل.



6. إعادة هيكلة القوة العسكرية وتنظيمها عن طريق مبادئ عليا، كالوطنية والوطنية الثقافية؛ لأنَّ الفرد العراقي فقد ثقته بهذه المؤسسة المهمة والأساسية.
7. يجب على كلِّ نظامٍ سياسي أن يحمل الخشية من بذرة فئائه في داخله، بمعنى بذرة تجده بوصفه نظاماً حيويّاً قادراً على إعادة إنتاج نفسه بما يوافق متطلبات المرحلة الزمانية والمكانية، وهذا يحدث عن طريق إعادة تنظيم بيروقراطي بوصفه حلقة وصل إدارية عقلانية وموثوقة بين الشعب والحكومة.
8. إنَّ كلَّ مرتكزٍ سياسي أن يقدِّم ضمانات؛ قائمة على أساس خلق الثقة بين المواطن والحكومة، وهذه الضمانات ليست توصيات خطابية رنانة، بل ضمانات عملية تحترق الواقع الملموس للمواطن، ويشعر بوجودها حتى يكون أي فشل طارئٍ مستقبلي يصيب الحكومة يكون مبرراً من قبل الشعب.
9. الأدوار والمؤسسات والبنى الاجتماعية والإدارية والشعبية لها أهمية وظيفية في المجتمع، وأنَّ ما تريد تحقيقه من تكْيُف وتكامل لا يوجد إلا بوجود النظام السياسي الفعلي، ومن ثمَّ تُوَدِّي المؤسسات الوظيفية عملها بالتمام. والأمر الأساس أنَّ النظام وجب أن يكون متكيفاً مع البيئة، وأنَّ أجزاء النظام التي هي القوانين في حد ذاتها هي ضرورة التكامل العقلاني. فأهم ما تقوم عليه دولة المؤسسات هي العقلانية والوظيفية.
10. يأتي هذا التفاعل المستمر بين احترام النظام وبين احترام النظام للمجتمع بنتائج عملية حقيقية سوف تخلق التطور الحسن، ومن ثمَّ تكون النتيجة هي التوافق والتقدُّم. وهذه الظروف إذا تحققت ينتقل المجتمع من الثبات إلى التقدُّم والتطوُّر في إنشاء مجتمع متنور ومتحضّر ينعكس واقعه على تربية الأجيال وصقل المهارات، واللغة المشتركة والاتصال بين الأفراد وتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة وتلبية الحاجات الآنية والمستقبلية.
11. وأهم عامل يجب أن يركز عليه صاحب القرار السياسي بوصفه خادم الشعب في النظم الديمقراطية هو عامل التربية والتعليم والتنشئة الثقافية والاجتماعية، إذ يجب على صانع القرار أن يجرِّ القطاع التعليمي من احتكارين، احتكار ماضوي ويقصد به مناهج التعليم ومدريسيها بوصفهم أداة لقتل الإبداع والتأخر، والاحتكار الثاني هو السيطرة السياسية على التعليم التربوي

والتعليم العالي، عن طريق التدخل السياسي لأهم موقع حساس ومفصلي في الدولة العراقية والعمل على أدلجة الجيل والثقافة الإنسانية وخلق وعي أيديولوجي زائف يتعامل مع الآخر ووفق رؤى ضيقة.

12. الشروع بعمليات حقيقية لإرجاع ثقة المواطن بالسلطة عن طريق إبعاد كل العناصر المخربة والمفسدة ومنافحة أي ثقافة متخلفة تعطي الحق بتعبئتهم ووجودهم.

13. ليست السلطة عامل سيطرة وتحكم، وليست عامل إرهاب فقط، بل هي عامل جذب أساسي عن طريق القوة والكاريزما التي يتمتع بها رجال الدولة، وهذا لا يأتي من فلسفة الشكل والقيافة، بل عن طريق القوة في اتخاذ القرارات والعزم على تنفيذها.

14. القضاء على الدولة الموازية بوصفها عنصر تدمير دائم؛ لأنَّ الوجود الموازي للدولة وما أعنيه الوجود الحزبي سوف يخلق جماهير وهذه الجماهير ستخلق رجل الجماهير عن طريق الحزب، ومن ثمَّ فإنَّ الدولة الموازية تنبأ لنا بدكتاتور السيف.

15. كل عوامل الدراية والمعلومات التي تحتاجها الدولة ينبغي أن تكون عن طريق الباحثين وعلماء الاجتماع الإحصائي؛ لأنَّ معرفة المجتمع لا تكون عن طريق القرارات السياسية فقط، بل عن طريق المجتمع نفسه، ومعرفة علله وحاجاته، عن طريق توثيقات وأرقام إحصائية لكل التركيبة السكانية في هذه البقعة الجغرافية؛ لأنَّ السلطة لا يمكن لها أن تدرك الشعب، إلا عن طريق الأوهام، أي: إدخاله في أفيون، في حين لو تكون عن طريق الدراسات والتركيز على البعثات وإدخال كل ثقافة بناءً لمعرفة المجتمع وحاجاته سوف ندرك ونحصل على نتائج واقعية تقرب فهم السلطة إلى المجتمع.